المفقودون بين نموذجين

وديع حمدان

قيمة الإنسان وحقوقه ومسؤولية الدولة عن ذلك، نجدها في نموذجين مختلفين من التعاطي مع قضية المفقودين برزا في حدثين مؤخرا على الساحة اللبنانية.

النموذج الأول، هو في تمكن إنكلترا أواخر شهر تشرين الثاني المنصرم، من استعادة رفات مواطنها الصحافي إليك كوليت بعد 25 عاما على إختطافه وإعدامه في لبنان.

وكوليت الذي كان يعمل في وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، مدافعا عن قضاياهم، اختطف على طريق مطار بيروت في العام 1985 من قبل مجموعة أبو نضال المنشقة عن حركة فتح، وأعدم في العام 1986.

طيلة السنوات الماضية، لم توفر إنكلترا أي جهد لتحديد مكان دفن مواطنها وإسترداد رفاته. ولهذا الغرض بذلت مساعي كثيرة، ونسقت مع جهات معنية دولية ومحلية، وقامت بأعمال تفتيش متكررة، حتى تمكنت من تحديد موقع الدفن في بلدة راشيا الفخار.

الفريق الإنكليزي الذي أتى مؤخرا وقام بأعمال التنقيب عن الرفات، أقام مخيّما حول الموقع، وكان يضمّ أصحاب إختصاصات متعددة. وقد جرى تزويده بوسائل تقنية عالية الدقة، ووضعت في تصرفه طائرة خاصة لسرعة الإتصال وإجراء أي فحوصات علمية لازمة.

وبعرف الدولة الإنكليزية، فإن كل ما بذلته لإعادة «مواطنها» إلى من تبقى من أهله ومحبيه يستحق العناء، و أن ذلك يندرج ضمن الشرعة العالمية لحقوق الإنسان.

بالمقابل، نجد أنفسنا في لبنان، حيال قضية المفقودين، أمام نموذج ثان، نستمر عبره في رحلة العذاب والمرارة والإهمال والتسويف والتلكؤ الرسمي بعد انقضاء ما يقرب العشرين عاما على انتهاء الحرب.

والتطور الإيجابي الوحيد الحاصل حتى الآن، هو نيل لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين، مدعومة من منظمات دولية، حكما قضائيا مشجعا صدر في 23 تشرين الأول عن قاضي الإمور المستعجلة في بيروت، يُلزم الحكومة اللبنانية بنشر كامل تقرير اللجنة الرسمية، المكلفة العام 2000، حول مصير المفقودين والمخطوفين، والذين يناهز عددهم ال17000 شخص.

في التقرير المشار إليه تحدد بعض المقابر الجماعية التي دُفن فيها المخطوفون الذين تمّت تصفيتهم، مما قد يساعد أهاليهم على التعرّف إلى بقاياهم ودفنهم لاحقا على النحو الذي يعتبرونه لائقا بهم.

والحكومة مطالبة بالكشف عن النتائج الكاملة لهذا التقرير، خاصة وأن لبنان قد وقّع على الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري، ولو لم يصدّق عليها بعد. والمادة 18 من الإتفاقية المذكورة تطالب الدول بالكشف عن المعلومات بشأن الاشخاص المختفين.

فهل يتم إقفال ملف المفقودين الإنساني الذي يترك أهاليهم رهينة الإنتظار والآمال الخائبة؟

2009 12 21 - 0003 - L

الأنوار ٢١ - ١٢ - ٢٠٠٩